المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العولمة والتطرف: دراسة في اثر العولمة على الامن القومي
اسم الكاتب: م.م. قيصر اسماعيل خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9905
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العولمة والتطرف: دراسة في اثر العولمة على الامن القومي

م.م. قيصر اسماعيل خليل
جامعة ديالى– كلية القانون والعلوم السياسية
Kaiser2023@uodiyala.edu.iq

الملخص:

ركزت الدراسة على العلاقة بين العولمة والتطرف وتأثير هذه العلاقة على الامن القومي للدولة. وبما ان العولمة كنظام تدعو الى زيادة الترابط بين الدول عبر المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية الامر الذي يزيد من سهولة تبادل الافكار والمعلومات الامر الذي سهل على التنظيمات الارهابية نشر الافكار المتطرفة عبر استغلال هذه الوسائل. التي بدورها انتجت تحديات وتهديدات وجب على الدولة مواجهتها للحفاض على امنها القومي. اي ان هناك روابط معقدة بين العولمة والتطرف لها تأثير واضح على الامن القومي للدولة لا بد من الوقوف عليها وفهم اسبابها وبالتالي القدرة على مواجهتها او على الاقل التخفيف من اضرارها.

الكلمات المفتاحية: العولمة. التطرف. التأثير. الامن القومي.

تاريخ الاستلام : ٥/١٢/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٢٠/٢/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١/٣/ ٢٠٢٥

Globalization and Extremism: A study of the Impact of Globalization on National Security

Assistant lecturer. Qaesar Ismail Khalil
University of Diyala - College of Law and Political Sciences
Kaiser2023@uodiyala.edu.iq

Abstract

The study focused on the relationship between globalization and extremism and the impact of this relationship on the national security of the state, and since globalization as a system calls for increasing interconnection between countries across the economic, technological and cultural fields, which increases the ease of exchanging ideas and information, which has made it easier for terrorist organizations to spread extremist ideas through exploitation. These means which in turn has produced challenges and threats that the state must confront in order to preserve its national security. That is, there are complex links between globalization and extremism that have a clear impact on the state's national security. It is necessary to identify them, understand their causes, and thus be able to confront them or at least mitigate their harms.

Keywords: globalization, extremism, influence, national security.

المقدمـــة:

تعتبر العولمة من الظواهر المعقدة التي أثرت بشكل عميق على مختلف جوانب الحياة في القرن الواحد والعشرين. فهي ليست مجرد عملية اقتصادية. بل تشمل أيضا أبعادًا ثقافية واجتماعية وسياسية. مما جعلها موضوعا حيويا للبحث والدراسة. ومع تقدم التكنولوجيا وزيادة الترابط بين الدول. ظهرت تحديات جديدة على الساحة العالمية. منها التطرف والإرهاب. مما أثار تساؤلات حول كيفية تأثير العولمة على الأمن القومي.

يتناول هذه البحث العلاقة بين العولمة والتطرف. مسلطةً الضوء على كيفية تأثير العولمة على الامن القومي للمجتمعات والثقافات. والاثار السلبية التي تترتب على ذلك. لاسيما في الدول النامية. حيث تتعرض هذه الدول لضغوطات متعددة. بدءًا من الانفتاح الاقتصادي وانتهاء بالهويات الثقافية التي قد تهددها. في هذا السياق. يصبح من الضروري فهم كيفية استغلال الجماعات المتطرفة لعمليات العولمة لتعزيز أفكارهم وأجنداتهم. مما يؤدي إلى تهديد الأمن القومي.

يستند البحث إلى تحليل تأثير العولمة على الهويات الثقافية والسياسية والاجتماعية. كما ستناقش كيفية استجابة الدول لهذه التحديات. من خلال سياسات وقائية واستراتيجيات أمنية تهدف إلى حماية الأمن القومي. من خلال هذا البحث. نأمل في تقديم رؤى متعمقة حول طبيعة العلاقة بين العولمة والتطرف. وكيف يمكن للمجتمعات التكيف مع هذه التغيرات لتحقيق الأمن والاستقرار إن فهم هذه الديناميكيات يعد ضروريا لصياغة سياسات فعالة. مما يسهم في بناء عالم أكثر أمانا وتعاونا.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من العولمة بذلتها كونها نظام يهدف الى تغيير للمفاهيم المتعارف عليها دوليا وفي الوقت نفسه يخدم اطراف دولية على حساب اخرى. وان العولمة تهدف الى جعل العالم واحدا خاليا من الحدود والعوائق. الامر الذي زاد من التهديدات والتحديات الامنية التي اصبحت الدولة مضطرة للتعامل معها في ظل النظام الجديد. وابرزها التطرف والارهاب الذي اصبح يشكل تهديدا كبيرا في ظل التطورات التكنولوجية الواضحة.

اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث في دور العولمة في انتشار التطرف الذي من شأنه تهديد الامن القومي للدولة ويمكن طرح مجموعة من التساؤلات لتوضيح ذلك وهي كالاتي:

١. ما هو دور العولمة في تعزيز وزيادة الافكار المتطرفة؟
٢. كيف تؤثر العولمة على الهوية الثقافية والوطنية؟

٣. ما هي التحديات الامنية التي تظهر نتيجة العولمة وكيف تؤثر على الامن القومي للدولة؟
٤. هل تسهم التكنولوجيا المتطورة ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الافكار المتطرفة وتسهيل تجنيد الافراد؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها بان العولمة تساهم في زيادة مخاطر التطرف من خلال تسهيل نشر الافكار والايدولوجيات المتطرفة. الامر الذي يؤدي الى تهديد الامن القومي للدولة وخلق تحديدات يصعب على الدولة التعامل معها.

منهجية البحث:

استخدم في الدراسة المنهج التاريخي. للوقوف على جذور العولمة. ومراحل تطورها. وصولها إلى المرحلة الحالية. فضلا عن دراسة التطرف. وما يشكله من تهديدات وتحديات على الآمن القومي للدولة. كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للوصول الى استقراء واضح حول اثر العولمة على التطرف والامن القومي.

المبحث الاول

اطار مفاهيمـــي

المطلب الاول: التعريف بالعولمة

لا يزال مصطلح العولمة يثير اشكالا لدى الكثير من المفكرين. وذلك بكونها نظام عالمي جديد برز بشكل فاعل في اعقاب الثورة الصناعية وانهيار الاتحاد السوفيتي والتطور التكنولوجي الهائل الذي اجتاح العالم في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. وبما ان العولمة حصيلة عوامل تاريخية. تنوعت فيها التطورات وازدحم فيها التاريخ الانساني. فأنها كنظام تبنته الولايات المتحدة الامريكية بصورة خاصة والغرب بصورة عامة لم تعد تقتصر على الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا. بل انتقلت الى ثقافة المجتمعات وعاداتها وتقاليدها التي تتسم بطابع من الثبات والقدسية. وبذلك اصبحت هذه المجتمعات امام تحديات لمعتقداتها سواء اكانت دينية او ثقافية او علمية (ابو عزة ٢٠٢٢، ٢).

فليس هنالك تعريف جامع ومانع للعولمة. ويعود سبب ذلك لكونها ليست مصطلح لغوي يسهل تفسيره بشرح مدلولاته اللغوية المتصلة به. بل هي اقرب الى كونها مفهوم يمثل العديد من الاتجاهات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (ياسين ٢٠٠١، ٣٩-٤٠).

فالعولمة في معناها الواسع تعنى بجعل العالم قرية كونية صغيرة من خلال توسيع الارتباط والتبادل بين المجتمعات من خلال انتقال رؤوس الاموال والانتاج والاشخاص والمعلومات. فقد عرفها الباحث الانكليزي

انتوني جيدنز(*) (الدوس ٢٠٢٣) ،بانها "مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة. تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج. ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وانسانية" (رشوان ٢٠٠٦ ،٢٠).

خلاصة القول يمكن ان تساهم العولمة في تعزيز التبادل الاقتصادي وزيادة الفرص التجارية لكنها ايضا قد تؤدي الى تحديات مثل فقدان الهويات الثقافية. وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة. بشكل عام تعتبر العولمة ظاهرة معقدة تؤثر على المجتمعات بطرق متعددة.

المطلب الثاني: التعريف بالتطرف واسبابه

اولا: التعريف بالتطرف:

التطرف لغة واصطلاحا: لغة طرف كل شيء منتهاه او الناحية او الجانب. وله دلالات عدة بحسب السياق الذي يرد فيه. مثل التنحي الى جانب معين (مختار ٢٠٠٨، ١٣٩٦).

التطرف. وفقاً لبعض التعريفات. هو تجاوز حدود الاعتدال. بينما يراه آخرون تفكيراً متصلباً لا يقبل الاختلاف ولا يتسامح مع الآراء المخالفة. أما العدل فيعني الوسطية. وبالتالي ينبغي للفرد أن يتحلى بالوسطية في علمه. عمله. فكره. معتقده. وسلوكه (محمد ٢٠١٦، ٦).

اما مفهوم التطرف في العرف هو التعصب في التمسك برأي معين دون الالتفات إلى الآراء الأخرى. مما يبعد هذا الرأي عن الاعتدال ويؤدي إلى المبالغة في التشبث به والإصرار عليه. حتى لو كان خاطئًا بسبب نقص الفهم أو الوعي الحقيقي بمحتوى المعتقدات الروحية والاجتماعية. وعندما يظل هذا الفكر المتطرف محصورًا في حدود الأفكار ولم يتحول إلى سلوك أو فعل عنيف. فإنه لا يُحاسب قانونياً. أما إذا تجسد هذا الفكر في استخدام الإكراه أو القوة لنشر تلك الأفكار. أو أدى إلى إشاعة الرعب والإضرار بمصالح الوطن. فإنه يصبح خاضعًا للعقاب القانوني. ويعد مرتكبه مجرماً (هلال ٢٠٢٤، ١٠٣٦).

ثانيا: اسباب التطرف:

هناك عدة اسباب للتطرف منها (١٠٧ ، Resnick 2008):

١. الجهل وعدم معرفة حكم الله تعالى.
٢. الهوية المؤدية الى التعسف في تأويل النصوص.

(*) أنتوني جيدنز هو عالم اجتماع إنجليزي بارز. ولد في ١٨ يناير ١٩٣٨. يعتبر من أهم المفكرين في مجال العلوم الاجتماعية. وله إسهامات كبيرة في فهم المجتمع الحديث وعالم ما بعد الحداثة. من أبرز أعماله كتاب "الهوية" و"التحول الاجتماعي". حيث تناول فيهما مواضيع مثل العولمة. والحداثة. وتأثير التكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية. جيدنز معروف أيضاً بنظريته حول "المراقبة الاجتماعية" وتأثيرها على سلوك الأفراد والمجتمعات. (الدوس ٢٠٢٣).

٣. اسباب تتعلق بالقيم والاخلاق.
٤. الاوضاع الاقتصادية.
٥. الفراغ الروحي الذي يحيط بالشباب.
٦. عدم وجود متابعة من مؤسسات الدولة المسئولة لهذه الظاهرة.

وختاما يعد التطرف من القضايا المعقدة والخطيرة التي يجب التصدي لها عن طريق تعزيز قيم الحوار والتسامح. ودعم التعليم والتوعية بمخاطر هذه الافكار.

المطلب الثالث: التعريف بالأمن القومي

بدأت مفردة "الأمن" تكتسب أهمية متزايدة خلال الحرب العالمية الثانية. وأصبحت تشغل حيزاً كبيراً في تفكير المسؤولين في مختلف دول العالم. حيث أن استتباب الأمن في المجتمع يعد الأساس لبنائه على قواعد سليمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأصبح تحقيق الأمن من أولويات المسؤولين. وتُوّجت مكانتهم بين شعوبهم بقدرتهم على تأمين هذا الأمن. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات. أصبحت مسألة الأمن ركيزة أساسية في تنظيم أي جماعة دولية. بعد أن بات البقاء مرتبطاً بتحقيق الأمن بين أعضائها وضمان السلام والاستقرار في أرجائها. فالأمن يتيح للمسؤولين إمكانية توفير الرفاهية والسعادة لشعوبهم. ولهذا السبب. كان ضمان الأمن الدولي أحد الأهداف الأساسية عند وضع ميثاق الأمم المتحدة خلال اجتماعاتها الأولى في ظل الحرب العالمية الثانية. حيث أصبح استقرار الأمن الدولي من القضايا المركزية في البناء الدولي الجديد (حسن ١٩٨٣، ١٣).

أما بالنسبة لمفهوم "الأمن القومي". فقد كان الأمريكي والتر ليمان(*) أول من وضع تعريفًا له عام ١٩٤٣. حيث اعتبر أن "الدولة تكون آمنة إذا لم تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب. وأنها في حالة التحدي تكون قادرة على حماية تلك المصالح من خلال شن الحرب". وقد ارتبط استخدام هذا المصطلح بنشوء مفهوم القومية في السياسة. خاصة بعد أن بدأت الشعوب تتجاوز مرحلة التخلف والتبعية. وانتقل الولاء من السلطة إلى الدولة. وأصبح احترام القانون يعبر عن الرقي والحضارة. هكذا تبلور مفهوم الأمن القومي. وهو مصطلح مأخوذ من المصطلح الأوروبي "National Security". وترافق مع ظهور عدد من المصطلحات التي تعكس المشاعر القومية (الباز ١٩٧٩، ٢٤).

(*) ولتر ليمان من مواليد ١٨٨٩/٩/٢٣. وهو باحث أمريكي معروف في مجالات علم الاجتماع والعلوم السياسية. يُعتبر من الرواد في دراسة التأثيرات الاجتماعية والثقافية على الهويات والعمليات الاجتماعية. يشتهر بإسهاماته في تحليل كيف تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإنساني والقرارات السياسية. ينظر (ليمان ٢٠٢٣).

وبالتالي. فإن مفهوم الأمن القومي يُعد من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية. وقد بدأ استخدامه بشكل عملي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. عندما أسست الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي عام ١٩٤٧ (الطويسي ١٩٩٧، ٥).

وختاما يشير الامن القومي الى مجموعة السياسات والتدابير التي تتخذها الدولة لحماية مصالحها الوطنية وسلامة أراضيها. ويشمل الامن القومي جوانب عديدة منها العسكرية والاقتصادية. الاجتماعية. البيئية. والامن السيبراني. لذا تتطلب ادارة الامن القومي توازنا بين تعزيز القدرات العسكرية والحفاظ على الحقوق المدنية بالإضافة الى ضرورة التعاون مع الدول الاخرى لمواجهة التهديدات المشتركة.

المبحث الثاني

العلاقة المتبادلة بين العولمة والتطرف

تشكل العولمة والتطرف ظاهرتين تتداخلان بعمق في المشهد العالمي المعاصر. تعزز العولمة من تواصل الثقافات والاقتصادات. مما يؤدي إلى تبادل واسع للأفكار والمعلومات. في هذا السياق. يمكن أن تخلق العولمة إحساسًا بفقدان الهوية الثقافية. مما يجعل بعض الأفراد يتجهون نحو التطرف كوسيلة للتمسك بقيمهم ومعتقداتهم. تتجلى آثار العولمة في زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. حيث يشعر البعض بالتهميش. مما يؤدي إلى شعور بالإحباط والرغبة في الانتماء إلى جماعات متطرفة. في الوقت نفسه. يُمكن أن تُستغل هذه الجماعات تطورات العولمة لنشر أفكارها بشكل أسرع وأكثر فاعلية. وبالتالي. فإن التفاعل بين العولمة والتطرف يُظهر ديناميكية معقدة تتطلب فهم عميق للكيفية التي تؤثر بها كل ظاهرة على الأخرى. وكيف يمكن أن تشكل مجتمعاتنا في المستقبل (عنصر ٢٠١٦، ١٧).

المطلب الاول: تأثير العولمة على التطرف.

ان التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها العالم في العقود الاخيرة متمثلة بالنمو الاقتصادي السريع للعديد من الدول وظهور الدولة القومية بشكل واسع في اسيا وافريقيا. وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب اوحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وراء هذه التطورات تكمن حقبة ما يطلق عليها بمصطلح العولمة. والتي عجل بتطورها التطور السريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وهي كنظام ادت الى اضعاف السلطة التقليدية ولا سيما الحكومات الاستبدادية في العالم ولاسيما العالم العربي. ومن اثار العولمة انها انتجت فواعل دولية من غير الدولة اصبح لها دور فاعل يماثل دور الدولة في المجتمع الدولي. وقد استغلت التنظيمات المتطرفة مثل تنظيم داعش والقاعدة هذه التغيرات بذكاء من خلال تحويل هذا الانفتاح واستخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة دعائية لغرض نشر الافكار المتطرفة (قناة الجزيرة ٢٠١٦.)

العولمة لها دور معقد في بروز التطرف. ويمكن تفصيل هذا الدور في عدة نقاط رئيسية:

١. التأثير على الهوية الثقافية

تؤدي العولمة إلى تفاعل الثقافات المختلفة. مما قد يُشعر البعض بتهديد لهويتهم الثقافية. هذا الشعور بفقدان الهوية يمكن أن يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن طرق لتعزيز شعورهم بالانتماء. مما يعزز من تماسك الجماعات المتطرفة (رفيق ٢٠٠٧ ،٦).

٢. الفجوات الاقتصادية والاجتماعية

العولمة تؤدي إلى انفتاح الأسواق وزيادة التنافسية. ولكنها قد تسهم أيضًا في تفاقم الفجوات الاقتصادية. في الدول النامية أو المجتمعات المهمشة. يمكن أن تثير هذه الفجوات مشاعر الإحباط والاستبعاد. مما قد يقود البعض إلى الانخراط في أعمال عنف أو التطرف كوسيلة للتعبير عن الغضب (الشرعة ٢٠٠٧، ٨).

٣. انتشار المعلومات

ان الثورة المعلوماتية التي ظهرت بشكل واسع تمثل خطرا لا يمكن الاستهانة به. فعلى الرغم من الايجابيات والمنافع الجمة لها. الا انها تشكل تهديدا لخصوصية الافراد واختراق لحياتهم الشخصية والمجتمع بصورة واسعة. وبذلك تتيح العولمة ووسائل التواصل الحديثة للجماعات المتطرفة نشر أفكارها بسرعة وسهولة عبر الإنترنت. هذا الانتشار يُمكن أن يسهل تجنيد الأفراد الجدد. حيث تصبح الأفكار المتطرفة أكثر وصولًا ووضوحًا (محمد واخرون ٢٠٢٣، ٢٥١).

٤. الصراعات الجيوسياسية

ان السيادة بشكل عام تمثل قوة الدولة ومكانتها التي لا تحيط بها اي قيود ومقتضى هذه السيادة انها تنبع من داخل الدولة ولا تستمد قوتها من سلطات خارجية وهي ميزة تحاول الدولة المحافظة عليها بكل قوتها. ولكن هذا الامر ازداد صعوبتا ولاسيما بعد المؤثرات الناتجة عن بروز العولمة واثرها على السياسة العالمية. والذي يزيد من التوترات والصراعات. تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الأخرى. قد يؤدي إلى ردود فعل محلية تدفع بعض الأفراد نحو التطرف كوسيلة للاحتجاج على التدخلات الأجنبية (حسون ٢٠٢١ ،١٤٣).

٥. الهجرة والتهجير

تزايد حركات الهجرة نتيجة للعولمة. قد يؤدي إلى صراعات ثقافية داخل المجتمعات المضيفة. هذا الاحتكاك يمكن أن يثير مشاعر العداء تجاه المهاجرين ويعزز من التطرف (القش ٢٠٢١، ١٥١).

٦. التحولات في القيم

مخاطر العولمة بما تمثله من تهديد لسعادة الانسان ورفاهيته وشعوره بالاطمئنان الناتج عن تمسكه بالهوية والقيم التي يحاول الحفاض عليها. ولكن ببروز العولمة شكلة خطرا كبيرا من شانه ان يمس هذه القيم تغيير القيم الامر الذي ادى الى ان يشعر بعض الأفراد بعدم الراحة. مما يدفعهم إلى تبني أفكار متطرفة كوسيلة للتمسك بالقيم التقليدية (امين ٢٠٠٩، ١٦).

في المجمل. يمكن القول إن العولمة تعتبر عاملاً معقدًا يسهم في بروز التطرف من خلال تأثيراتها الثقافية. الاقتصادية. والسياسية. التعاطي مع هذه الظاهرة يتطلب فهما عميقًا لتفاعل هذه العوامل وكيفية تأثيرها على الأفراد والمجتمعات.

المطلب الثاني: تأثير التطرف على العولمة

تأثير التطرف على العولمة يتضح في العديد من الجوانب التي من شأنها اعاقة التقدم والتعاون الدولي. التطرف سواء اكان ديني او سياسي يؤدي الى زيادة الصراعات والتوترات. مما يعيق الاستقرار السياسي في مختلف مناطق العالم. وهذا التأثير يمكن ان يتضح من خلال الاتي:

اولا. اقتصاديا: هذه النزاعات من شانها تعطيل عجلة التطور الاقتصادي. عن طريق تقليل نسبة الاستثمار حيث تصبح المناطق التي تشهد نزاعات وصراعات غير جذابة للمستثمرين بسبب انعدام الامان فبها. فضلا عن ارتفاع تكاليف الأمن من حيث زيادة الإنفاق على الأمن لمكافحة التطرف يمكن أن يؤثر سلبًا على الميزانيات الوطنية. مما يقلل من الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ٢٠١٥، ١٤).

ثانيا. اجتماعيا: للتطرف التأثير الاكبر ولاسيما ان العولمة قائمة على ازالة الحواجز والحدود بين المجتمعات. فالتطرف يعيق عملية الحوار والتفاهم بين المجتمعات وذلك بسبب مشاعر الخوف والتوتر بين الافراد من المجتمعات المختلفة مما يعيق تطور هذا الحوار والانفتاح بين المجتمعات. ويتجلى هذا التأثير في عدة جوانب معقدة تؤثر على العلاقات الدولية. الاجتماعية. والثقافية. وهذا التأثير من شانه زيادة الفجوات الثقافية فالتطرف يعزز الانقسامات بين المجتمعات المختلفة. حيث تتشكل جماعات تتبنى أفكارًا متطرفة قد ترفض الثقافات الأخرى. وهذا يؤدي إلى مزيد من التوترات والانقسامات داخل المجتمعات. فضلا عن تعزيز الكراهية من خلال استخدام خطابات الكراهية والمشاعر المتطرفة يمكن أن يؤدي إلى صراع بين الجماعات المختلفة. مما يؤثر سلبًا على التنوع الثقافي الذي تسعى العولمة إلى تعزيزه (Kapoor 2020, 3).

ثالثا. امنياً: للتطرف الدور الاكبر في تهديد الامن العالمي. من خلال التهديدات الإرهابية فالتطرف يعزز من ظهور الجماعات الإرهابية. مما يتسبب في تهديدات الامن الدولي. هذه

التهديدات تؤدي إلى زيادة الإجراءات الأمنية وتعطيل حركة الأشخاص والبضائع. فضلا عن تأثير الهجمات الإرهابية التي تنفذ بدوافع متطرفة يمكن أن تؤثر على العلاقات الدولية. مما يعوق التعاون في مجالات مثل التجارة والسياحة(طبيشات ٢٠٢٠).

فضلا عن زيادة حركات الهجرة واللجوء فالتطرف يدفع الأفراد للفرار من بلدانهم بحثًا عن الأمان. مما يزيد من أعداد اللاجئين. هذا يمكن أن يؤدي إلى توترات في الدول المستقبلة نتيجة لزيادة الضغط على الخدمات الاجتماعية. فضلا عن ان تزايد أعداد المهاجرين قد يثير مشاعر القلق والرفض لدى المجتمعات المحلية. مما يؤدي إلى تنامي الحركات المناهضة للهجرة(٢٤).(عريان ٢٠٢٤) .

تأثير التطرف على العولمة هو ظاهرة معقدة تتطلب استجابة شاملة من قبل الدول والمجتمعات. من المهم فهم هذه الديناميات لتحقيق توازن بين تعزيز العولمة والحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعي.

هذا من جانب مؤيدي العولمة ولكن هناك وجهة نظر اخرى نرى بان العولمة نظام مخطط له بدقة من جانب الولايات المتحدة الامريكية والغرب بصورة عامة والمستهدف بها الدول النامية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة. وهناك العديد من الاحداث تشير الى ان العولمة كانت سبب رئيس بانتشار التطرف وهي: تيسير الوصول للمعلومات. التواصل عبر الحدود. الهجرة واللجوء. الفجوة الاقتصادية. افتعال الازمات. الانفتاح على الافكار المتطرفة. فضلا عن تسهيل التمويل.

المبحث الثالث

أثر العولمة على الأمن القومي

أصبح موضوع الأمن القومي للدولة. ضمن الأطر النظرية سواء التقليدية أو المعاصرة. احد المسائل المعقدة في السياسة الدولية التي يمكن البحث فيها. فانقسمت الآراء بين المدارس الفكرية. سواء كانت بين الفكر المثالي. الذي كرس الدولة الوطنية كوحدة تحليل في العلاقات الدولية. لكونها الفاعل في النظام الدولي. او الفكر الواقعي المبني على تفسير حالة الصراع كسمة مطابقة وملازمة للعلاقات بين الوحدات السياسية. التي تتطلب التفسير الصحيح لضمان أمن الدولة. فتنوعت الآراء بين الفكر الواقعي والفكر التقليدي وفكر متجدد معتنقاً التوجه الليبرالي في تفسير وتحقيق الأمن القومي للدولة بمختلف أبعاده. ومستوياته. والذي مثل إشكالية كبرى للدولة داخلياً وخارجياً ولاسيما انها تبحث عن القوة . لضمان أمنها بجميع مستوياته. وكذلك في ظل تأثيرات ظاهرة العولمة. التي يمكن ايضاحها من خلال المطالب الاتية:

المطلب الاول: تآكل الحدود الوطنية

تؤدي العولمة إلى تزايد حركة الأشخاص والسلع والمعلومات عبر الحدود. مما يجعل الدول أكثر عرضة للتهديدات العابرة للحدود. مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

اولا- الإرهاب:

طرح العديد من التعريفات للارهاب منها تعريف موسوعة (Encarata) الالكترونية الامريكية حيث عرفته بانه " استعمال العنف ،او التهديد باستعمال العنف، من اجل احداث جو من الذعر بين اناس معينين.يستهدف العنف الارهابي مجموعات اثنية او دينية او حكومات،او احزاب سياسية او شركات او مؤسسات اعلامية (البدري ٢٠٢٢، ١٠٥) .

حسب تعبير رولنز ولسون ان اي شخص يمتلك كومبيوتر هو عدو محتمل. اي أن خطر الإرهاب بعد بروز العولمة هو التحدي الأول للدول وامنها القومي. فهناك علاقة طردية إيجابية وتأثير متبادل بين العولمة والإرهاب. حيث تؤدي زيادة مظاهر العولمة إلى تصاعد ظاهرة الإرهاب. رغم أن الزيادة قد لا تكون بنفس القدر بالضبط. وقد دعم التحليل الإحصائي باستخدام معامل الارتباط بيرسون(*). بالإضافة إلى الدراسات المستقبلية التي استخدمت "المصفوفة التأشيرية"(*). هذا الارتباط. حيث أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين المؤشر العام للعولمة والمؤشر العام للإرهاب. بلغ حجمها ٦٧%. مما يشير إلى وجود ارتباط وثيق بين الظاهرتينA (الشرفات ٢٠١٧) .

كما بينت الدراسات والأبحاث بانه قد أثرت جميع مؤشرات العولمة (السياسية. الاقتصادية. الاجتماعية. والتكنولوجية) بشكل طردي على ظاهرة الإرهاب. لكن كان لمؤشر الترابط التكنولوجي الدور الأبرز في تسارع الظاهرتين. فقد تمكنت الشبكات الإرهابية العابرة للحدود. بالإضافة إلى الشبكات المحلية. من استغلال تقنيات التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية من الدول. مما ساعدها في تنفيذ العديد من العمليات

(*) معامل الارتباط بيرسون هو مقياس إحصائي يقيس درجة العلاقة الخطية بين متغيرين. يتراوح قيمته بين -١ و +١: قيمة +١ تشير إلى علاقة خطية إيجابية قوية، قيمة -١ تشير إلى علاقة خطية سلبية قوية، قيمة ٠ تعني عدم وجود علاقة خطية. يستخدم هذا المعامل في تحليل البيانات لتحديد مدى ارتباط المتغيرات ببعضها. ينظر:(عباس و حاجم ١٧٣،٢٠١١)

(*) المصفوفة التاشيرية. أو مصفوفة الارتباط. هي جدول يُظهر قيم معاملات الارتباط بين مجموعة من المتغيرات. تُستخدم لتلخيص العلاقات بين المتغيرات المتعددة. حيث تعبر كل خلية في المصفوفة عن معامل الارتباط بين زوج من المتغيرات. تساعد هذه المصفوفة في:

١. تحديد العلاقات: توضح كيف يرتبط كل متغير مع الآخرين.

٢. تسهيل التحليل: تُستخدم في التحليل الإحصائي. مثل تحليل الانحدار.

٣. تحديد المتغيرات المهمة: تساعد في اختيار المتغيرات ذات الصلة في النمذجة.

تكون المصفوفة متطابقة حول القطر الرئيسي. حيث تكون القيم على القطر هي معاملات الارتباط لكل متغير مع نفسه (تساوي ١). ينظر الرابط: (Agresti 2018)

الإرهابية حول العالم. واستمرارها في نشر الخوف باستخدام أسلحة الدمار الشامل. خاصة الأسلحة البيولوجية. فضلاً عن اعتمادها على الإرهاب الإلكتروني أو "إرهاب الشبكات" (الشرفات ٢٠١١ ، ٢٨٥).

حيث أدى التطور التقني المتسارع الى توسيع مخرجات العولمة من خلال زيادة عدد الادوات الارهابية التي لا تعد لدى الشبكات الارهابية. التي اصبحت من خلالها قادرة على ابتزاز دول كبرى. وتهديد امنها القومي وشكلة تحديا لها في كيفية مكافحة الإرهاب (الشرفات ٢٠١١ ، ٢٨٥).

تساهم العولمة في توسيع مفهوم الأمن القومي للدولة. حيث تعمل على توسيع دائرة المصالح المشتركة والمترابطة بين الدول المختلفة. وهذا يؤدي إلى تعرض العديد من الأهداف للتهديد من قبل شبكات الإرهاب. وبالتالي. تصبح المعادلة كما يلي: زيادة العولمة تؤدي إلى اتساع نطاق الصراع. مما يسهم في تسهيل العمليات الإرهابية وزيادتها (الشرفات ٢٠١١ ، ٢٨٦). وفيما يلي جدول لعدد ضحايا الارهاب منذ بروز ظاهرة العولمة:-

جدول رقم (١)

ملاحظات	عدد الضحايا تقريبا	المنطقة	السنة
صرعات محلية ونزاعات سياسية	٥٠٠	الشرق الاوسط	١٩٩٠
هجمات مثل هجوم اوكلاهوما	١٠٠	اوربا	١٩٩٥
نشاط جماعات متطرفة	٢٠٠	جنوب شرق اسيا	٢٠٠٠
هجمات ١١ سبتمبر	٣٠٠٠	الولايات المتحدة الامريكية	٢٠٠١
هجمات لندن	٧٠٠	اوربا	٢٠٠٥
زيادة النشاطات الارهابية	٥٠٠٠	الشرق الاوسط	٢٠١٠
ظهور داعش	٣٠٠٠٠	الشرق الاوسط	٢٠١٥
تصاعد الهجمات الارهابية	١٥٠٠٠	افريقيا	٢٠٢٠
استمرار النزاعات والتطرف	٢٥٠٠٠	عالميا	٢٠٢٣

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستعانة بإحصائيات وتقارير على الانترنت

من خلال ما تقدم نلاحظ التزايد الواضح بعدد ضحايا الارهاب منذ بروز العولمة اي ان تأثير العولمة على الامن القومي من خلال الارهاب يشكل تحديا معقدا يتطلب استراتيجيات متعددة الابعاد. تشمل تعزيز التعاون الدولي. وتطوير سياسات فعالة لمكافحة الارهاب. والاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز الامن القومي للدولة

ثانيا: الجريمة المنظمة

لا يوجد تعريف شامل للجريمة المنظمة لغاية الان الا ان هناك من عرفها بانها تعبير اجرامي يعمل خارج اطار الشعب والحكومة. وتنوعت مجالاتها لتشمل تجارة المخدرات وغسيل الاموال والاتجار بالبشر (عبدالله ٢٠٢٣، ١٩٥) وقد عرفت المجتمعات الجريمة منذ عهود قديمة بأشكالها الأولية. ومع بروز العولمة والتطور التكنولوجي. شهدت الجريمة تطوراً ملحوظاً من شكلها البسيط إلى آخر أكثر تنظيماً وتعقيداً. حيث أصبحت تتميز بالدقة والتخطيط المحكم. ولم تعد محصورة في مكان معين بل اكتسبت طابعاً دولياً. وبذلك بدأت المجتمعات تشهد نوعاً جديداً من الجرائم. وهي الجرائم المنظمة التي تتجاوز العمل الفردي أو المشاريع الشخصية. وتمثل تحدياً لجميع صور الجريمة التقليدية. كما أصبحت هذه الجرائم تعتمد على التقنيات الحديثة. وتبني تحالفات مع منظمات أخرى. مستغلة الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فضلاً عن تأثير العولمة ووسائل الاتصال في تفشيها. واذا كانت الجريمة المنظمة قد بدأت في ميدان المال والاقتصاد الا انها تجاوزت اليوم الى ميادين اخرى ذات ابعاد اجتماعية وسياسية (كريم ٢٠٢٣، ٦٦-٦٧).

ان التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة على الامن القومي بالغ الخطورة. اذ ان هذا التهديد يمثل نتيجة حتمية لأنشطة المنظمات الاجرامية التي تنكر على الدول محاربتها الشرعية للعنف والفساد في المؤسسات الحكومية وتضعف من سلطة القانون وتهدد مؤسسات الدولة والمجتمع وتخترق السيادة تستغل الجماعات الاجرامية المنظمة الفرص وبشكل فعال ما يترك عملية فرض القانون متأخرة وضعيفة. وهكذا اصبحت الجريمة المنظمة تمثل تهديدا امنيا قويا وخطيراً. فقد طورت المنظمات الاجرامية في عملها استراتيجيات معقدة لتجنب المخاطر. واهم تلك المخاطر الوجهة لقيادة ووحدة المنظمة الاجرامية فإن استغلال الفساد وخلق بيئة أكثر ملائمة لنشاطات الجريمة هي من وسائل منع المخاطرة. اضافة الى استغلالها العنف (فارس ٢٠٢٣، ١١٩).

وفي ضوء ذلك نجد أن التأثير السلبي الذي تتركه هذه المنظمات على المجتمعات وزعزعتها الاستقرار وتهديد الأمن ونهب الثروات وقد اصبحت هذه التنظيمات غير المشروعة تشكل خطرا وتهديدا لمختلف الدول في اقتصادها وامنها واستقلاليتها. لأنه اصبح بمقدور هذه المنظمات الاجرامية تكريس ثروات هائلة تجعل منها قوة اقتصادية وسياسية وبالتالي سعة تأثيرها في الحياة الاجتماعية عندما تمكنها قوتها من التصدي لأي دولة وعندها تكون قد نشأت دولة غير شرعية داخل الدولة. كما ان للجريمة بعدا اقتصاديا خطيرا بما يمثله من خسارة اقتصادية تنعكس سلبيا على الفرد والمجتمع. وسط هذه المخاطر التي تواجه الدول فان الامن الشامل قد برز اليوم باعتباره حاجة دولية واقليمية لتحيق الاستقرار والامن (داخل ٢٠٢٠، ٤٩٢).

لذا تعد الجريمة المنظمة من اهم المخاطر التي تواجه الامن القومي للدولة وتعد مواجهتها والحد من مخاطرها جزء رئيسي من استراتيجيات الامن القومي.

ثالثا. التأثير على السيادة

كانت السيادة ولا تزال العنصر الأكثر أهمية في حياة الدول. بل إنها ترتبط كلياً ببناء وتطور هيكل الدولة الحديثة. وتمثل سلطة الدولة في الداخل والخارج. ولها صفة خاصة بها. وهي أنها واحدة لا تقبل التجزئة ولا يمكن التصرف بها على المستوى الداخلي او الخارجي. وأن الدول التي تتمتع بالسيادة لها عدة مظاهر تتمثل بالاستقلال وعدم تدخل قوة اخرى في شؤونها فضلا عن حق التصرف بلا منازع بالاختصاصات المعترف بها للدول (محمد ٢٠١٤، ٢٥). تغير هذا الوضع مع ظهور النظام العالمي الجديد المتمثل بنظام أحادي القطبية الذي نشأ بعد انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي. مما أدى إلى تحولات جوهرية. أبرزها العولمة التي تم اعتبارها بمثابة نظام يتجاوز الدولة ويسهم في تفتيت سماتها الأساسية. مثل السيادة. فقد أفضى ظهور العولمة في أبعادها السياسية والثقافية والاقتصادية إلى تراجع السيادة السياسية. أي قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأي سلطة خارجية. وكذلك قدرتها على تأكيد وجودها في الساحة الدولية. كما ساهمت العولمة في تذويب الحدود السياسية بين الدول. مما غيّر من دور الدولة من كونها راعية للرفاه الاجتماعي إلى حارسة لمصالح العولمة وأدواتها. إضافة إلى ذلك. زاد من تأثير الفواعل غير الوطنية مثل المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. مما أدى إلى تراجع القيمة المادية للمجال الوطني. حيث باتت العولمة تتجاوز صلاحيات الدولة وتعدى حدودها الوطنية. وقد أثار هذا التغير جدلاً واسعاً حول العلاقة بين العولمة والسيادة. وإمكانية الحديث عن نهاية السيادة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة على المفاهيم التقليدية مثل الخصوصية الثقافية. والأمن القومي. والاقتصاد الوطني. كما أن الدولة تتميز عن باقي الكيانات بقدرتها على ممارسة السيادة. فهي التي تصدر الأوامر دون أن تتلقى أوامر من أي طرف آخر (رمضاني ٢٠٢٢، ٥).

بشكل عام تفرض العولمة على الدولة العودة الى اعادة تقييم مفهوم السيادة وكيفية الحفاظ عليها في ظل ما تفرضه العولمة من صعوبات وتحديات جديدة.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

أصبح الأمن الاقتصادي عنصراً أساسياً في مفهوم الأمن القومي. مما يعكس تزايد الترابط بين السياسات الاقتصادية والتهديدات الأمنية العامة. فعلى الرغم من أن الأمن القومي كان يركز في الماضي بشكل رئيسي على القدرات العسكرية والدفاعية. فإن الضعف الاقتصادي أصبح يشكل تهديداً رئيسياً لاستقرار الدول وأمنها. وقد كشفت أحداث مثل الحروب التجارية. والجائحة. والتوترات الجيوسياسية. لا سيما بين

الولايات المتحدة والصين. كيف أن هشاشة سلاسل الإمداد والاعتماد الاقتصادي يمكن أن تضر بالأمن القومي. ونتيجة لذلك. بدأت العديد من الحكومات تضع الأمن الاقتصادي في مقدمة أولوياتها. كجزء أساسي من استراتيجياتها للأمن القومي. فيما يلي أبرز التحديات التي أفرزتها العولمة والتي ينبغي التصدي لها وهي(الرداري ٢٠٢٤):

اولا- التبعية الاقتصادية

التبعية الاقتصادية هي حالة تتسم بتواجد علاقات غير متكافئة بين الدول أو المناطق. حيث يعتمد اقتصاد بلد ما على الآخر بشكل كبير. مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النمو والتنمية.

حيث تعتمد الدول النامية غالبًا على تصدير المواد الخام والسلع الأولية. بينما تستورد السلع المصنعة من الدول المتقدمة. هذا يؤثر على القدرة الإنتاجية للدول النامية ويجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. فضلا عن الحاجة المستمرة للدول النامية إلى التمويل الخارجي. سواء من خلال القروض أو المساعدات الدولية. هذه الاعتمادية قد تؤدي إلى شروط قاسية من المقرضين. مما يحد من السيادة الاقتصادية. وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا والخبرات من الدول المتقدمة. مما يؤثر على قدرة الدول النامية على الابتكار وتطوير صناعاتها(محمد ٢٠١٣).

آثار التبعية الاقتصادية (المرزوقي ٢٠٠٦، ٥٥):

١. تأثيرات على التنمية: يمكن أن تعيق التبعية الاقتصادية التنمية المستدامة. حيث تظل الدول النامية عاجزة عن بناء اقتصاد قوي ومستقل.
٢. تقلبات اقتصادية: تكون الدول التابعة عرضة لتقلبات السوق العالمية. مما يؤثر سلبًا على استقرارها الاقتصادي.
٣. فقدان السيادة: قد تؤدي التبعية إلى فقدان السيطرة على السياسات الاقتصادية. حيث تتأثر الدول بشروط الدول المانحة أو المقرضة.
٤. عدم العدالة الاجتماعية: تُساهم التبعية في تفشي الفقر والبطالة. حيث تظل الفرص الاقتصادية محدودة بسبب الاعتماد على الخارج.

تُعد التبعية الاقتصادية تحديًا رئيسيًا للأمن القومي للعديد من الدول. ويتطلب معالجتها استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي. من خلال تعزيز الإنتاج المحلي. وتطوير التكنولوجيا. وتحقيق التوازن في العلاقات التجارية.

ثانيا- زيادة الفجوة الاقتصادية

في العقود الأخيرة. نتيجة لاندماج الاقتصادات المتقدمة مع الاقتصادات الأقل نمواً. وتخفيف الحواجز التجارية بينها. وفرض تعريفة جمركية منخفضة. إلى جانب تقليص الدعم الحكومي للسلع المحلية. أصبح من الواضح تأثير ذلك في الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تضمن هذا الاندماج اتفاقات مسبقة بين الدول في إطار "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" (GATT)[*] (عمر ٢٠١٨) ، التي أُسست عام ١٩٤٧. والتي تطورت لاحقاً لتصبح منظمة التجارة العالمية (WTO). لتكون بذلك جزءاً من عملية العولمة. ويرى البعض أن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات والنقل. بالإضافة إلى إرساء أيديولوجية السوق الحرة. قد قسم العالم إلى قطبين: الشمال الغني والجنوب الفقير. حيث تم تحرير حركة السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود. ففي هذا السياق. تسعى الدول الغنية في الشمال إلى فتح الأسواق العالمية أمام منتجاتها للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة في الجنوب. مستخدمة المؤسسات المالية الدولية والاتفاقيات التجارية الإقليمية لإجبار الدول الفقيرة على الانفتاح على السوق العالمية. وهذا يشمل خفض الرسوم الجمركية. وخصخصة الشركات العامة. وتخفيف المعايير البيئية والعمالية. مما أسهم في زيادة أرباح هذه الدول على حساب حقوق العمال وظروفهم. ما أثار ردود فعل قوية من المجتمعات المدنية (خليل ٢٠١٩).

اتسعت الفروقات بين الأفراد والدول بشكل غير مسبوق. حيث تهيمن حوالي (٢٠%) من دول العالم على ما يقارب ٨٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وما يقارب(٨٣%)من التجارة العالمية. ويمتلك سكانها حوالي ٨٤% من المدخرات العالمية. كما أن(٢٠%)فقط من القوى العاملة ستكون لديها الفرصة للعمل في القرن الواحد والعشرين. من جهة أخرى. تمارس الهيئات الاقتصادية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي. والبنك الدولي. ومجموعة الثماني. وغيرها من الاتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة. تأثيراً كبيراً على اقتصادات الدول. من خلال تقليص دور القطاع العام. هذه السياسات تؤدي إلى انكماش الطبقة الوسطى. بينما تساهم في تعزيز ثراء الأغنياء وزيادة فقر الفقراء (صحيفة الوطن ٢٠١٥).

(*) اتفاقية(General Agreement on Tariffs and Trade) ""Gatt هي اتفاقية دولية تم توقيعها عام ١٩٤٧. من قبل ٢٣ دولة واصبحت ١١٧ دولة في عام ١٩٩٤. وتهدف الى تعزيز التجارة العالمية من خلال تقليل الحواجز التجارية. مثل التعريفات الجمركية. تركز GATT على قواعد التجارة وتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. تم تعديل الاتفاقية عدة مرات. وأدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٥. التي استمرت في تطوير وتنفيذ قواعد التجارة العالمية. تسعى GATT إلى تحقيق التوازن بين حماية مصالح الدول الأعضاء وتعزيز التجارة الحرة (عمر ٢٠١٨).

اي ان الفجوات الاقتصادية من شأنها زيادة الاضطرابات الاجتماعية وتزايد معدل الجريمة فضلا عن انتشار التطرف وتآكل الثقة في الحكومة الامر الذي يدعو الدولة الى تبني سياسات تهدف الى تقليل الفجوات الاقتصادية لتعزيز استقرارها وامنها القومي.

الخاتمـــة:

نـاقش البحـث فـي مباحثـه الـثلاث اثـر العولمـة والتطـرف علـى الامـن القـومي للدولـة ويتضـح ان العولمـة نظـام معقـد يتـداخل فيـه العديـد مـن العوامـل الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والامنيـة. ولهـا تـأثير مباشـر علـى الامـن القـومي للدولـة. وعلـى الـرغم مـن الامتيـازات التـي يمكـن تحصـيلها عـن طريـق العولمـة سـواء اقتصـادية او ثقافيـة عـن طريـق تعزيـز العلاقـات الدوليـة الا انهـا ادت وبشـكل كبيـر فـي تفشـي ظـاهرت التطرف والعنف محليا ودوليا.

وبمـا ان العولمـة تسـاهم فـي تعزيـز الفـوارق الاجتماعيـة والاقتصـادية بـين البشـر الامـر الـذي يسـاهم فـي انضـمام الافـراد الـى الجماعـات المتطرفـة فضـلا عـن دور التكنولوجيـة المتطـورة فـي نشـر الافكـار المتطرفـة بسـهولة. الامـر الـذي يجعـل الدولـة فـي صـدد تحـديات تهـدد امنهـا القـومي والتـي تفـرض عليهـا اعتماد استراتيجيات للتصدي لهذه التحديات.

وقـد اجابـة الدراسـة فـي مباحثهـا الـثلاث عـن التسـاؤلات البحثيـة التـي طرحـت فـي بدايـة البحـث. والتـي اوضـحت بـان هنـاك علاقـة تفاعليـة بـين العولمـة وانتشـار التطـرف علـى مسـتوى عـالمي. والـدور البـارز لـذلك في تهديد الامن القومي للدولة التي اصبحت مكشوفة في ظل العولمة ويصعب الدفاع عنها.

وفـي النهايـة لا بـد مـن الاشـارة الـى اهميـة البحـث الـذي يسـاهم فـي فهـم اعمـق للـروابط المعقـدة بـين العولمة والتطرف الامر الذي يساهم في تعزيز سياسات الامن القومي للدولة.

الاستنتاجات:

وفي نهاية البحث توصلنا الى العديد من النتائج منها:

١. العولمة كنظام لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وجعل العالم قرية كونية صغيرة كما هو معلن. بل انها تعمل على تيسير انتشار الافكار المتطرفة عن طريق تسهيل التواصل ونقل المعلومات عبر الحدود. الامر الذي يزيد قدرة الجماعات المتطرفة على التأثير.
٢. ان العولمة تشكل تحدياً جدياً للأمن القومي. فمن شانها تفكيك الهويات الوطنية وخلق ازمات جديدا وبشكل مستمر الامر الذي يتطلب استجابة امنية متكاملة من الدول.
٣. لا يوجد تعاون فعلي من قبل المجتمع الدولي في مواجهة الجوانب السلبية للعولمة. عن طريق تفعيل السياسات الوطنية والدولية. فضلا عن دعم دور المؤسسات التعليمة والدينية التي من شانها تخفيف الاضرار السلبية للعولمة.

المصادر باللغة العربية:

١. ابو عزة ، عبير رمضان. ٢٠٢٢. مفهوم العولمة نشأتها التاريخية ومراحل تطورها. مجلة الاصالة. قسم الفلسفة. كلية الآداب. جامعة الزوية. العدد الثاني.

٢. امين ، جلال. ٢٠٠٩. العولمة. الطبعة الاولى. القاهرة: دار الشروق للنشر.

٣. الباز ، عفاف محمد. ١٩٧٩. الترابط بين الامن القومي العربي والمصالح القومية الاوربية. الندوة العلمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي الاوربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

٤. البدري ،عمار سعدون سلمان. ٢٠٢٢. اثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق انموذجا بعد هزيمة داعش عام ٢٠١٧. مجلة تكريت للعلوم السياسية. العدد (٢٧).

٥. حسن ، سبعاوي ابراهيم. ١٩٨٣. الامن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي. الطبعة الاولى . بغداد: دار الحرية للطباعة .

٦. حسون ، محمد. ٢٠٢١. تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدولة. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والاجتماعية. دمشق. سوريا. المجلد ٤٣. العدد٤.

٧. خليل ، شذى. ٢٠١٩. العولمة وعصر الفقر العالمي في الدول المتقدمة والنامية. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. على الرابط https://rawabetcenter.com/archives/86677 (تاريخ الزيارة في ٢٠٢٤/١٠/٢٥).

٨. داخل ، ريسان عزيز. ٢٠٢٠. الجريمة المنظمة والفساد في العراق. مجلة كلية الآداب . الجامعة المستنصرية. العدد ٨٩.

٩. الدوس ، خالد محمد. علم الاجتماع(انتوني جيدنز). قناة الجزيرة . ٢٠٢٣/٢/١٠. على الرابط:https://www.aljazirah.com/2023/20230210/cm30.htm#e (تاريخ الزيارة ٢٨/ ١٠/ ٢٠٢٤).

١٠. الرداري ، عبدالله. ٢٠٢٤ . الامن الاقتصادي والامن القومي. على الرابط https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2024/09/09/ (تاريخ الزيارة ٢٤/١٠/٢٠٢٤).

١١. رشوان ، عبد المنصف حسين. ٢٠٠٦. العولمة واثارها. الطبعة الاولى. القاهرة: المكتب الجامع الحديث.

١٢. رفيق، ابو بكر. ٢٠٠٧. مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الاسلامي. مجلة دراسات الجامعة الاسلامية العالمية شيتاغونغ. المجلد الرابع.
١٣. رمضاني، فهمي. ٢٠٢٢. الدولة زمن العولمة: سيادة العولمة ونهاية السيادة؟. مجلة حروف حرة. العدد ٢٠.
١٤. الشرعة، علي عواد. ٢٠٠٧. دراسة في اثر الابعاد السياسية والثقافية للعولمة على الدولة القومية. معهد بيت الحكمة . جامعة ال البيت. المجلد ١٣. العدد ٧.
١٥. Aالشرفات ، سعود . ٢٠١٧. الآفاق المستقبلية للإرهاب والتطرف في ظل العولمة . على الرابط : https://alghad.com/Section-158/ (تاريخ الزيارة ١٢/١٠/٢٠٢٤).
١٦. الشرفات، سعود. ٢٠١١. العولمة والإرهاب: عالم مسطح أم وديان عميقة. الطبعة الأولى. عمان-الأردن :دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.
١٧. صحيفة الوطن . ٢٠١٥. الهجرة في زمن العولمة: أزمات واتجاهات وبدائل. على الرابطhttps://alwatan.om/details/46944 (تاريخ الزيارة في ٧/١١/٢٠٢٤).
١٨. طبيشات، نعمة. ٢٠٢٠. اثار التطرف الفكري. على شبكة الانترنت. على الرابط https://mawdoo3.com (تاريخ الزيارة ١٧/١٠/٢٠٢٤) .
١٩. الطويسي، باسم محمد. ١٩٩٧. الادراك السياسي لمصادر تهديد الامن القومي العربي. وجهة نظر المثقفين في الاردن. عمان: دار سندباد للنشر.
٢٠. عباس ، سامي عزيز و حاجم ، محمد يوسف . ٢٠١١. منهج البحث العلمي المفهوم والاساليب والتحليل والكتابة ، جامعة بغداد.
٢١. عبدالله ، عبدالله عجلان. ٢٠٢٣. الجريمة المنظمة اسبابها وإجراءات منعها. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. المجلد ٩. العدد ٣.
٢٢. عريان، داليا. ٢٠٢٤. اللجوء والهجرة غير الشرعية . تشريعات وتدابير الاتحاد الأوروبي. ألمانيا وهولندا: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات . على الرابط https://www.europarabct.com (تاريخ الزيارة ١٨/١٠/٢٠٢٤) .
٢٣. عمر ، امينة. ٢٠١٨. الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. الموسوعة السياسية. على الرابط. https://political-encyclopedia.org/dictionary/. (تاريخ الزيارة في ٢/١١/٢٠٢٤) .
٢٤. عنصر، العياشي. ٢٠١٦. العولمة والتطرف: نحو استكشاف علاقة ملتبسة. مجلة سياسات عربية. جامعة قطر. العدد٢١.

٢٥.فارس. علي حميد. ٢٠٢٣ . الامن القومي في العراق رؤية مفقودة وتوافقية مهيمنة مجلة الامن القومي العراقي مركز ارواق بغداد للسياسات العامة . العدد ٩.
٢٦.القش، محمد اكرم. ٢٠٢١. الهجرة الدولية في المنطقة العربية: سياسات واجراءات الاتحاد الاوربي تجاه اللجوء. الطبعة الاولى. النشر الهيئة العامة السورية.
٢٧.قناة الجزيرة . ٢٠١٦. عولمة الغضب. أو عندما يصبح التطرف مألوفا. على الرابط :https://www.aljazeera.net/politics/2016/11/13/ (تاريخ الزيارة ١٢/١٠/٢٠٢٤).
٢٨.كريم ،علي صادق. ٢٠٢٣ . السياسات العامة لمكافحة الجريمة المنظمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة حوار الفكر المعهد العراقي للحوار. العدد ٦٦.
٢٩.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا). ٢٠١٥. الاتجاهات السائدة اثناء النزاعات وتداعياتها. منظمة الامم المتحدة.
٣٠.ليمان، والتر. ٢٠٢٣. على الرابط https://www.marefa.org/ (تاريخ الزيارة ٢٧/١٠/٢٠٢٤).
٣١.محمد ، اياد رشيد. ٢٠١٤. العولمة واثرها على سيادة الدولة. مجلة جامعة تكريت. كلية العلوم السياسية.
٣٢.محمد ، رمضان عبد الحميد. ٢٠١٦. اسباب ظاهرة التطرف. المجلة العلمية. جامعة دمياط . العدد ٧١.
٣٣.محمد ، محمد محمود. ٢٠١٣. التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية واثرها على التنمية في الدول النامية المدنية: موريتانيا نموذجا. اطروحة دكتوراء . جامعة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.
٣٤.محمد واخرون ، عنتر لطفي. ٢٠٢٣. اثر العولمة الثقافية والثورة المعلوماتية على ثقافة طلاب الجامعة. دراسة تحليلية. مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية. المجلد ٣. العدد٥. الجزء٣.
٣٥.مختار ، عمر احمد. ٢٠٠٨. معجم اللغة العربية المعاصرة . عالم الكتب. الطبعة الاولى .
٣٦.المرزوقي، عمر فيحان. ٢٠٠٦. التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي. الطبعة الاولى. السعودية –الرياض : مكتب الرشيد.
٣٧.هلال،هالة علي.٢٠٢٤. اليات مواجهة التطرف في ظل تعدد الازمات وانعكاسها على حقوق الانسان في العراق. المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد ٧.
٣٨.ياسين، السيد. ٢٠٠١. العالمية والعولمة. الجزء الاول. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abbas, Sami Aziz and Hajim, Muhammad Yusuf. 2011. Scientific research methodology, concept, methods, analysis and writing, University of Baghdad.
2. Abdullah, Abdullah Ajlan. 2023. Organized crime, its causes and prevention procedures. Journal of Legal and Economic Studies. Volume 9, Issue 3.
3. Abu Ezza, Abeer Ramadan. 2022. The concept of globalization, its historical origins and stages of development. Al-Asalah Magazine. Department of Philosophy. Faculty of Arts. Al-Zawiya University. Issue Two.
4. Agresti, Alan.2018. Statistical Methods for the Social Science. 5th Edition. Uk: Pearson.
5. Al-Badry, Ammar Saadoon Salman. 2022. The Impact of Political and Legal Factors on Promoting Peaceful Coexistence and Peacebuilding: Iraq as a Model after the Defeat of ISIS in 2017, Tikrit Journal of Political Science, Issue (27).
6. Al-Baz, Afif Muhammad. 1979. The interrelationship between Arab national security and European national interests. Scientific symposium on the political content in the Arab-European dialogue. Cairo: Institute of Arab Research and Studies.
7. Al-Dous, Khaled Mohammed. Sociology (Anthony Giddens). Al-Jazeera Channel. 10/2/2023. On the link: https://www.aljazirah.com/2023/20230210/cm30.htm#e (Date of visit 10/28/2024).
8. Al-Jazeera Channel. 2016. Globalization of Anger. Or When Extremism Becomes Familiar. On the link: https://www.aljazeera.net/politics/2016/11/13/ (Visited on 12/10/2024).
9. Al-Marzouki, Omar Fayhan. 2006. Economic dependency in Arab countries and its treatment in Islamic economics. First Edition. Saudi Arabia - Riyadh: Al-Rasheed Office.
10. Al-Qash, Muhammad Akram. 2021. International Migration in the Arab Region: European Union Policies and Procedures towards Asylum. First Edition. Published by the Syrian General Authority.
11. Al-Ridari, Abdullah. 2024. Economic Security and National Security. On the link https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2024/09/09/ (Date of visit: 10/24/2024).
12. Al-Sharaa, Ali Awad. 2007. A study of the impact of the political and cultural dimensions of globalization on the nation-state. Bayt Al-Hikma Institute. Al al-Bayt University. Volume 13. Issue 7.

13. Al-Sharafat, Saud. 2011. Globalization and Terrorism: A Flat World or Deep Valleys. First Edition. Amman - Jordan: Dar Ward Jordanian Publishing and Distribution.
14. Al-Sharafat, Saud. 2017. Future Prospects for Terrorism and Extremism in Light of Globalization. On the link: https://alghad.com/Section-158/ (Date of visit: 10/12/2024),
15. Al-Tawisi, Basem Muhammad. 1997. Political awareness of the sources of threats to Arab national security. The point of view of intellectuals in Jordan. Amman: Sindbad Publishing House.
16. Al-Watan Newspaper. 2015. Migration in the Age of Globalization: Crises, Trends and Alternatives. On the link https://alwatan.om/details/46944 (Date of visit: 11/7/2024).
17. Amin, Jalal. 2009. Globalization. First edition. Cairo: Dar Al-Shorouk for Publishing.
18. Ansar, Al-Ayashi. 2016. Globalization and Extremism: Towards Exploring an Ambiguous Relationship. Arab Policies Magazine. Qatar University. Issue 21.
19. Aryan, Dalia. 2024. Asylum and illegal immigration - European Union legislation and measures. Germany and the Netherlands: European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies. On the link https://www.europarabct.com (date of visit 10/18/2024).
20. Dakhil, Risan Aziz. 2020. Organized Crime and Corruption in Iraq. Journal of the College of Arts. Al-Mustansiriya University. Issue 89.
21. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2015. Prevailing Trends During Conflicts and Their Repercussions. United Nations Organization.
22. Fares, Ali Hamid. 2023. National Security in Iraq: A Missing Vision and a Dominant Consensus. Iraqi National Security Magazine. Baghdad Papers Center for Public Policy. Issue 9.
23. Hassan, Sabawi Ibrahim. 1983. Arab collective security, a study in international law. First edition. Baghdad: Dar Al-Hurriyah for Printing.
24. Hassoun, Muhammad. 2021. The effects of globalization on the national sovereignty of the state. Tishreen University Journal for Economic and Social Sciences. Damascus. Syria. Volume 43. Issue 4.
25. Hilal, Hala Ali. 2024. Mechanisms for confronting extremism in light of multiple crises and their impact on human rights in Iraq
26. Kapoor, Amrita . 2020 .Social Diversity, Preventing Violent Extremism and Countering Terrorism. Policy Brief. OSCE.

27. Karim, Ali Sadiq. 2023. Public Policies to Combat Organized Crime in Iraq after 2003. Dialogue of Thought Journal, Iraqi Institute for Dialogue. Issue 66.
28. Khalil, Shaza. 2019. Globalization and the Era of Global Poverty in Developed and Developing Countries. Rawabet Center for Research and Strategic Studies. On the link https://rawabetcenter.com/archives/86677 (Date of visit 10/25/2024).
29. Lehman, Walter. 2023. On the link https://www.marefa.org/ (date of visit 10/27/2024).
30. Mohamed et al., Antar Lotfy. 2023. The impact of cultural globalization and the information revolution on the culture of university students. An analytical study. Matrouh University Journal of Educational and Psychological Sciences. Volume 3. Issue 5. Part 3.
31. Muhammad, Ayad Rashid. 2014. Globalization and its Impact on State Sovereignty. Tikrit University Journal. College of Political Science.
32. Muhammad, Muhammad Mahmoud. 2013. Financial Dependence Through External Debt and Its Impact on Development in Civil Developing Countries: Mauritania as a Model. PhD Thesis. University of Algeria. Faculty of Economics and Business Sciences.
33. Muhammad, Ramadan Abdul Hamid. 2016. Causes of the Phenomenon of Extremism. Scientific Journal. Damietta University. Issue 71.
34. Mukhtar, Omar Ahmed. 2008. Dictionary of Contemporary Arabic. World of Books. First Edition.
35. Omar, Amina. 2018. General Agreement on Tariffs and Trade. Political Encyclopedia. On the link https://political-encyclopedia.org/dictionary/. (Visited on 2/11/2024).
36. Rafiq, Abu Bakr. 2007. The dangers of globalization on the cultural identity of the Islamic world. Journal of Studies of the International Islamic University of Chittagong. Volume IV.
37. Ramadani, Fahmy. 2022. The state in the age of globalization: the sovereignty of globalization and the end of sovereignty?. Huruf Hura Magazine. Issue 20.
38. Rashwan, Abdel Monsef Hussein. 2006. Globalization and its effects. First edition. Cairo: Modern University Office.
39. Resnick . 2008. Can autonomy counteract extremism in traditional education. Journal of Philosophy of Education.
40. Tabishat, Ne'mah. 2020. Effects of Intellectual Extremism. On the Internet. On the link https://mawdoo3.com (Date of visit: 10/17/2024).